

نحو استشراف حوكمة المؤسسات في ظل التحولات و الطفرات الفكرية الرأسمالية المستقبلية

جامعة أم البواقي

د/نصرالدين عيساوي

المُلخَص : على الرغم من تهميش موضوع حوكمة المؤسسات لمدة طويلة، فإنها نالت في العشرينين الأخيرتين اهتماما متزايدا لاسيما بسبب الأزمات التي طغت على هذه المرحلة. يعتبر هذا الموضوع لب تخصص مناجمت المؤسسات، و الذي تعتبر أهم أهدافه تنظيم المؤسسة بدلالة إحدى الزوايا التالية: إستراتيجية، مالية أو سلوكية من خلال انتهاج مجموعة من السيناريوهات التي يمكن أن تؤثر على قرارات المسيرين. سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية استشراف و محاكاة مستقبل الفكر الاقتصادي الرأسمالي، وذلك بعرض مجموعة من التصورات حول ما ستكون عليه المتغيرات و الطفرات التي يمكن أن تؤثر في: نمط تسيير وحوكمة المؤسسة، المسؤولية المجتمعية للمؤسسة و كذا سلوكيات أفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، حوكمة المؤسسات، الحدود الجديدة للرأسمالية.

ABSTRACT :

La gouvernance d'entreprise, thématique restée longtemps marginalisée, a pris depuis deux dizaines d'années une importance croissante à cause des crises qui ont secoué le monde. On peut mètre ce sujet au cœur du management d'entreprise, il traité alternativement sous un angle plutôt stratégique, financier, ou comportemental.

On va essayer, à travers cet article, de se projeter sur les scénarios futurs de la culture du capitalisme, et les multiples réactions probables de la gouvernance d'entreprise, la responsabilité sociétale de l'entreprise et le comportement de la société.

Les mots clés : La gouvernance, la gouvernance d'entreprise, les nouvelles frontières capitaliste.

البريد الإلكتروني : aissaoui.n2012@gmail.com

المقدمة:

يشوب مصطلح الحوكمة (La gouvernance) عموماً نوع من الغموض نظراً للزاوية التي تم تناول بها هذا المصطلح من جهة، من جهة أخرى تعدد النظريات و المدارس الرأسمالية التي جعلت من تعاريفها تتداخل وتتعارض فيما بينها أحياناً نظراً لتداخل الأهداف السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية للدولة. أما حوكمة المؤسسة (La gouvernance d'entreprise) فقد نالت حضاها من المقالات و الكتب، والتي ركزت عبر الزمن على ثلاثة زوايا رئيسية من زوايا تسيير المؤسسة: إستراتيجية، مالية وسلوكية... في العشرينات الثلاث الأخيرة ظهرت بوادر طفرات في الفكر الرأسمالي، التي و إن تجسدت، ستغير مفاهيم عديدة مرتبطة بتسيير المؤسسة، ملكيتها و حوكمتها. حسب الباحثين هناك ثورة مستقبلية في الفكر الرأسمالي و التي ستؤدي إلى إعادة النظر في الكثير من الأسس لاسيما تلك التي لها علاقة مباشرة بملكية المؤسسة، أصحاب الحقوق، طبيعة العلاقة بين المنتج و المستهلك، خصائص السوق... لاسيما في ظل انتشار وسائل اتصال حديثة من شأنها أن تدلل أو تكسر الحدود بين المتعاملين الاقتصاديين و أصحاب المصالح الداخلية و الخارجية في المؤسسات.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن وضع التساؤل الرئيسي: **ما هي فلسفة الحوكمة عموماً و حوكمة المؤسسة خصوصاً؟ ما هي أهم التحولات التي ستواجه و تأثر في حوكمة المؤسسة؟ و ما هي أفاق الحدود الرأسمالية الجديدة خلال**

القرن 21؟

فرضية الدراسة: استمرار الفكر الرأسمالي في التطور بالموازاة مع تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال (TIC).

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في استشراف ما سيكون عليه الفكر الرأسمالي في المدى المتوسط و البعيد، و من ثم أهم التحديات التي ستواجه المؤسسة فيما يتعلق بإعادة النظر في حوكمتها، مسؤوليتها الاجتماعية و كذا خصائص السوق الذي ستنشط فيه في ظل الحدود الرأسمالية الجديدة المرسومة من طرف القوى العظمى في العالم.

أهداف الدراسة: يهدف هذا التشخيص إلى تسليط الضوء على فلسفة حوكمة المؤسسة سابقا، حاليا و مستقبلا من خلال محاولة استشراف لما سيكون عليه الفكر الرأسمالي خلال القرن 21، لغرض الوقوف على أهم المتغيرات والطفرات التي ستواجهها الدولة، المؤسسة و المجتمع، و من ثم استشراف فلسفة الحوكمة في ظل تلك المستجدات.

منهج و هيكل الدراسة: للإجابة عن هذا التساؤل قسمنا محتوى المقال إلى ثلاث محاور: يتضمن المحور الأول جانب مفاهيمي وحوصلة عن تطور الأبحاث فيما يخص الحوكمة و حوكمة المؤسسة، أما المحور الثاني فسنتناول من خلاله ما سيؤول عليه الفكر الرأسمالي في السنوات القادمة و ما مدى التأثير المحتمل لذلك على فلسفة حوكمة المؤسسة، أما المحور الثالث فقد تم تخصيصه لاستشراف الحدود المستقبلية المحتملة للرأسمالية و للحوكمة على مستوى الاقتصاد الكلي.

المحور الأول: فلسفة الحوكمة و حوكمة المؤسسة في الماضي و الحاضر سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى مدخل مفاهيمي للحوكمة و كذا حوكمة المؤسسة من خلال عرض التطور التاريخي للمصطلحين و كذا أهم المقاربات و التعاريف التي تطرقت إليهما.

أولاً- الحوكمة (La gouvernance): سنحاول من خلال هذا العنصر التعرّيج على التطور التاريخي و المفاهيمي لمصطلح الحوكمة.

1- مدخل مفاهيمي للحوكمة: يعتبر مصطلح الحوكمة قديماً نوعاً ما يرجع عموماً للثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر، و الذي تم استعماله في السنوات الأخيرة على نطاق واسع من أجل رسم الحدود الجديدة بين السياسة والاقتصاد.⁽¹⁾ يتكرر هذا المصطلح كثيراً من خلال البحوث التي رافقت الفكر النيوليبرالي، و التي تهدف من خلاله إلى رسم حدود المسؤولية المشتركة و مستوياتها، الحدود بين القطاع العام و القطاع الخاص وكذا الحدود بين المنفعة العامة والمنفعة الخاصة. قبل التطرق إلى مفهوم الحوكمة، سنحاول التعرّيج على أهم مراحل تطورها في العصر الحديث و المعاصر.⁽²⁾

تم تبني مصطلح الحوكمة قبل سنوات التسعينات من القرن الماضي من طرف الدول الأنجلوساكسونية بمفهوم التسيير، و قد ظهرت أبحاث و مقالات ركزت في مجملها على تحليل السياسات العامة للدولة، تسيير المؤسسات و التحليل الاجتماعي للمنظمات.⁽³⁾ بعد انهيار جدار برلين ظهرت حتمية إعادة التفكير في ما ستكون عليه مسؤولية اتخاذ القرار في عالم يسوده الأحادية القطبية بعد تلاشي القطب الشرقي. بعد سنة 1990 واجهت الدول تحديات جديدة فيما يخص العلاقات الدولية، السياسات الاقتصادية و السياسات الداخلية، مما استدعى إعادة التفكير في نمط إدارة الدولة و العلاقة بين السلطة و المجتمع. يمكن القول أن الحوكمة المعاصرة تركز على الأسس الثلاثة التالية:⁽⁴⁾

- لامركزية السياسات العامة للدولة.
- ضرورة إرساء سياسة تشاورية مع كل الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين.

¹ D.J Vogel, (1996), "The Study of Business and Politics", *California Management Review*, vol. 38, n° 3, spring, pp. 146-165.

² J.P Gaudin, *Pourquoi la gouvernance ?*, Paris, Presses de la FNSP, coll. La bibliothèque du citoyen, 2002, p.11.

³ J. Rosenau et E. Czempiel, (1992), *Governance without Government*, Cambridge, Cambridge University Press.

⁴ R. Canet, «*Qu'est-ce que la gouvernance ?*». Conférences de la Chaire MCD. En ligne: <<http://www.chaire-cd.ca>>.

→ تلاشي الحدود بين القطاع العام و الخاص من خلال الشراكة و الأهداف المشتركة.

2- المقاربات النظرية للحوكمة:

تم تناول مفهوم الحوكمة دوليا من خلال مقاربتين رئيسيتين:

أ- **حوكمة المنظمات الدولية (المقاربة الأوربية):** تركز حوكمة المنظمات الدولية على التفكير في نسج علاقات بين مختلف المتدخلين العموميين والخواص الذين يحتلون مراكز مسؤولية مختلفة. كما تهدف إلى التنسيق بين كل الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي أو الدولي من أجل وضع معايير و أساليب التدخل و التعديل.

تم وضع إستراتيجية من طرف البنك العالمي (La banque mondiale) في سنوات الثمانينات التي كانت تهدف آنذاك إلى إضعاف هيمنة القطب الشرقي على الدول التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي أو الشيوعي. بالمقابل نتائج السياسات التي طبقت على دول أوروبا الشرقية لم تلق إجماعا حول نجاحها، وهو ما دفع بالبنك العالمي لاستعمال مصطلح الحوكمة من أجل إعطاء نوع من الشرعية و المصادقية لتدخله في سياسات الدول أمام الرأي العام لتلك الدول.⁽¹⁾

ب- حوكمة المؤسسة (المقاربة الأمريكية):

تركز حوكمة المؤسسة على تعريف حدود المسؤولية بين المسير و المالك، تطوير المناولة، الشراكة، وأنماط التسيير الجديدة. كما تهدف هذه المقاربة الأمريكية إلى التقليل من مستويات المسؤولية وحرية انتقال المعلومة بين الرئيس و المرؤوس.⁽²⁾

¹ B. Campbell, (2000), «Gouvernance : un concept apolitique ?», Communication prononcée lors du Séminaire d'été du Haut Conseil de la coopération Internationale, Dourdan (France), 29 août 2000. En ligne: <http://www.ceim.uqam.ca/textes/GouvernanceHCCL.htm>.

² M.C Jensen, (1994), "Self-Interest, Altruism, Incentives and Agency Theory", *BankAmerica, Journal of Applied Corporate Finance*, vol. 7, n° 2, summer 1994, pp. 40-45.

لاقت الحوكمة خلال الثلاثين سنة الأخيرة اهتماما خاصا من طرف الباحثين من خلال الكم الهائل من المقالات و الأبحاث التي حاولت تسليط الضوء على زوايا تنظيم المؤسسة، هذا ما سنحاول التطرق إليه في العنصر الموالي.

ثانيا- حوكمة المؤسسة (La gouvernance d'entreprise):

سنحاول من خلال هذا العنصر التعرّيج على التطور التاريخي و المفاهيمي لمصطلح الحوكمة.

1- مدخل مفاهيمي لحوكمة المؤسسة: على الرغم من أن مصطلح حوكمة المؤسسة ظهر في مقال للباحث (بيري) سنة 1975 تحت اسم (Corporate governance)، إلا أن المقال المرجع صدر سنة 1976 من طرف الباحثان (Jensen et Meckling) اللذان تطرقا إلى الملكية و النظرية المالية للمؤسسة.⁽¹⁾ توالى الأبحاث بعد ذلك و التي ركزت في البداية عن "من يحكم من" من خلال محاولة رسم الحدود و النفوذ بين المالك و المسير، نجد ذلك من خلال مقال الباحث (Williamson) سنة 1985.⁽²⁾ قبل ذلك بقليل و بالضبط سنة 1983 صدر مقال للباحثين (Freeman et Reed) يحاولان فيه توسيع مفهوم الحوكمة من إشكالية السيطرة الداخلية للمؤسسة و أهداف المساهمين إلى توجيه إستراتيجية المؤسسة نحو أهداف تخدم مصلحة كل المتعاملين الاقتصاديين.⁽³⁾ بعد ذلك ظهر تيار جديد للباحثين في ميدان حوكمة المؤسسة يركز على السلوك الداخلي للفاعلين داخل المؤسسة انطلاقا من أبحاث (Perrow) سنة 1986 و أبحاث (Freidman) 1987.⁽⁴⁾ يمكن القول

¹ M.C Jensen et W.H Meckling, (1994), "The Nature of Man", Journal of Applied Corporate Finance, summer 1994, document pdf.

² O.E Williamson, (1988), "Corporate Finance and Corporate Governance", *The Journal of Finance*, vol. 43, n° 3, july, pp. 567-591.

³ R.E Freeman et D.L Reed, (1983), "Stockholders and Stakeholders : A New Perspective on Corporate Governance", *California Management Review*, vol. 25, n° 3, spring, pp. 88-106.

⁴ M. Friedman, (1953), "The methodology of positive economics", in *Essays in Positive Economics*, University of Chicago Press, Chicago 1953, document pdf.

أن حوكمة المؤسسة مرت بثلاث تيارات رئيسية كانت محل بحث مستمر تتمثل فيما يلي:

- التيار المالي للمؤسسة (تغذية أهداف المساهمين).
- التيار الاستراتيجي للمؤسسة (الإستراتيجية المثلّي التي تتلاقى عندها أهداف جل المتعاملين الاقتصاديين).
- التيار السلوكي داخل المؤسسة (دور العلاقات الإنسانية و التنظيم في تحسين أداء المؤسسة).

2- تعريف الحوكمة: لم نجد تعريفا شاملا و ثابتا زمنيا، بل مجموعة من التعاريف التي ركزت في مرحلة ما على زاوية معينة من زوايا المؤسسة، و التي توجهت فيما بعد للتركيز على زاوية أخرى أكثر أهمية نظرا للنقد الموجه لها في مرحلة سابقة. سنحاول فيما يلي سرد و تحليل أهم التعاريف التي مثلت التيارات الثلاث التي مرت بها حوكت المؤسسة.

هناك من عرف حوكمة المؤسسة على أنها: "سبل تحقيق النتائج المرجوة التي تمر من خلال رفع الأرباح الموزعة على المساهمين، بحيث تدفع هذه النتائج المساهمين للبحث المستمر على تعظيم أرباحهم و من ثم الدفع بدفعة تسيير المؤسسة نحو الأفضل".⁽¹⁾ يعبر هذا التعريف عن تيار الحوكمة الحيازية (حوكمة المساهمين) والتي تحاول تحقيق أهداف المساهمين مباشرة، من خلال التأثير غير المباشر على المسيرين لتحقيق الأهداف المرجوة.⁽²⁾

هناك تعريف ثاني لحوكمة المؤسسة يتمثل فيما يلي: "الوصول إلى وضع و تحقيق استراتيجيات المؤسسة يمر من خلال الأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات الفرعية المتناقضة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين من خلال

¹M.C Jensen, (1994), "Self-Interest, Altruism, Incentives and Agency Theory", *BankAmerica, Journal of Applied Corporate Finance*, vol. 7, n° 2, summer 1994, pp. 40-45.

² L. Donaldson et J. H Davis, (1989), "CEO governance and shareholder returns : Agency theory and stewardship theory", Paper presented at the annual meeting of the Academy of Management, Washington DC, document pdf.

وضع تنظيم، ميكانيزمات لفض النزاعات و تغليب المصلحة العليا للمؤسسة على المصلحة الفردية".⁽¹⁾ يعتبر هذا التعريف تطور منطقي لتوسع الأهداف المشتركة لأصحاب الحقوق المعروفين، و لكل المتعاملين الاقتصاديين الذين يحيطون بالمؤسسة و يساهمون في تحقيق أهدافها وأهدافهم في نفس الوقت. كما يعتبر هذا التعريف بداية تيار جديد لوضع إستراتيجية جديدة للمؤسسة مع المتعاملين الاقتصاديين الآخرين بهدف تحقيق أهدافهما المشتركة من خلال الشراكة، المناولة...

هناك تعريف ثالث لحوكمة المؤسسة يتمثل فيما يلي: "إن الوصول إلى النتائج المرجوة و تطبيق الإستراتيجية الموضوعة يتحقق من خلال وضع تنظيم محكم يأخذ بعين الاعتبار كل المتدخلين والفاعلين على جميع مستويات القيادة بغرض تسهيل انتقال المعلومة، التقليل من النزاعات و التركيز على الأهداف الإستراتيجية".⁽²⁾

ما يلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن هناك تطور لمفهوم حوكمة المؤسسة يتحكم فيه التطور المنطقي لأهداف المؤسسة، محيطها الداخلي (التنظيم) و محيطها الخارجي (المتعاملين الاقتصاديين).

بعدها عرجنا على مفهوم الحوكمة سابقا و حاليا، سنحاول فيما يلي استشراف لما ستواجهه حوكمة المؤسسة في ظل المتغيرات و الطفرات التي ستميز الفكر الرأسمالي في القرن الواحد و العشرين.

المحور الثاني: أفاق حوكمة المؤسسات في ظل المتغيرات و الطفرات الرأسمالية المستقبلية المحتملة

سنحاول من خلال هذا العنصر التعرّيج على ما سيؤول له الفكر الرأسمالي من خلال تصورات مجموعة من الباحثين، لغرض استشراف رد فعل المؤسسة و

¹ R.E Freeman et D.L Reed, op.cit, pp. 88-106.

² D. Collins, (2000), "Virtuous Individuals, Organizations and Political Economy: A New Age Theological Alternative to Capitalism", *Journal of Business Ethics*, 26, pp. 319-340.

مسيرتها تجاه ما سيكون عليه الاقتصاد على المستوى الكلي، المؤسسة على المستوى الجزئي و كذا أفراد المجتمع.

أولاً- التحول من الاقتصاد المادي إلى الاقتصاد غير المادي:

على الرغم من أن الحوكمة هي لب موضوع الصراع بين المالكين (المساهمين) والمسيرين، إلا أن الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد الرأسمالي ستتجه تدريجياً للتخلي عن الملكية مفضلتنا التأجير التشغيلي، التأجير التمويلي، حق التمتع، حق التواصل... بعبارة أخرى التحول من التملك (La propriété) إلى حق الاستغلال المؤقت (Le droit d'usage provisoire).⁽¹⁾

للاختفاء التدريجي للملكية وقع على المؤسسة، المجمع و الاقتصاد الكلي. بالنسبة للمؤسسة؛ لن يصبح هناك وزن كبير لأصحاب الملكية و من ثم انهيار أحد أسس تقسيم العمل للرأسمالية الكلاسيكية الموضوعية من طرف آدم سميث (أصحاب الملكية، أصحاب رأس المال و اليد العاملة). بالنسبة للمجتمع؛ فبالإضافة إلى تحكم أصحاب المال في توجيه دفعة الاقتصاد المادي و الخدمي، فهناك اتجاه آخر يتمثل في تقييم و توجيه ثقافة المجتمع بحيث تصبح عملية الاطلاع على ثقافة أقلية، شعب أو دولة ما علامة مسجلة لا يمكن استغلالها إلا من خلال تسديد حق استغلالها لأصحاب النفوذ و المال، بهذا تصبح حتى الثقافة سلعة تباع و تشتري كباقي السلع الرأسمالية الأخرى. بالنسبة للاقتصاد الكلي؛ فسوف يتم تركيز القوة و المال في يد أطراف قليلة نظراً لاختفاء الملكية المادية و تعويضها بحق الاستغلال، بذلك يصبح صاحب الفكرة و المال معاً أقوى من صاحب المال أو صاحب الفكرة... بهذا سننتقل من الاقتصاد الرأسمالي المادي إلى الاقتصاد الرأسمالي الفكري.

ثانياً- التحول من اقتصاد السوق إلى اقتصاد الشبكات: تعتبر الملكية الفردية لأدوات الإنتاج أساس الفكر الرأسمالي على مر العصور، بالمقابل يلاحظ في

¹ F. Bottollier, Fiche de lecture : « L'age de l'accès », janvier 2012, pp.7-8.

السنوات الأخيرة ظهور و اتساع مؤسسات غير مادية و شبكات اتصال ليس لها أدوات إنتاج معتادة-بعبارة أخرى غير مادية (Virtuelle)- يمكن ذكر في هذا الصدد محركات البحث مثل (Google) أو شبكات التواصل الاجتماعي (Facebook, Tweeter...).⁽¹⁾ من خلال هذا النوع من المؤسسات تتلاشى الحدود بين المالك والعامل حيث أن العمال هم مساهمين في نفس الوقت هذا من جهة، من جهة أخرى تلاشي فكر الإقصاء للمالك لغير المالك في الفكر الرأسمالي الكلاسيكي، إلى محاولة تسهيل منح حق الاستغلال و جلب أكبر عدد ممكن من المستعملين لهذا النوع من مواقع التواصل، حيث يعتبر الانتماء معيار نجاح هذا النوع من المؤسسات.

على الرغم من أن الحوكمة تهدف إلى وضع الحدود، خلق الحقوق و رسم المسؤوليات في المؤسسات الكلاسيكية التي تفرق بين المالك، المسير و العامل... إلا أن بزوغ المؤسسات المتخصصة في الاتصالات سوف يغير من فلسفة الحوكمة نظرا لاجتماع المالك، المسير و العامل في نفس الأشخاص ومن ثم ظهور حتمية إعادة رسم الأدوار و ضرورة تحديد من يحكم من...

ثالثا- التحول من الملكية الدائمة إلى الملكية المؤقتة:

قد ينتج عن التخلي التدريجي للملكية و الاتجاه نحو حق الاستغلال المؤقت على مستوى الاقتصاد الكلي انهيار مفهوم تعبئة الادخار، نظرا لاختفاء الرغبة في التملك و الاتجاه نحو الإيجار وحق التمتع... والذي يمكن تغطيته أفساطه من خلال العوائد الدورية للفرد، أي أن الفرد سوف لن يفكر في الغد بقدر ما سوف يفكر في اليوم.⁽²⁾ انهيار الادخار قد يقلل من استعمال النقود المادية نظرا لمحدودية استعمالها، بالمقابل سوف يتسع استعمال النقود الإلكترونية نظرا لشمولية وسائل وتكنولوجيات الاتصال في ذلك الوقت.

¹ E.F Fama et M.C Jensen, (1983), "Separation of Ownership and Control", *Journal of Law and Economics*, vol.26, june, pp. 301-325.

² F. Bottollier, Op.Cit, pp.8-9.

التخلي التدريجي عن الملكية المادية و الإقبال التدريجي على حق الاستغلال سيدفع لمراجعة المعايير المحاسبية الدولية، نظرا لتغير محتوى الأصول، إعادة ترتيب أهميتها، مراجعة أدوات التقييم... إن إعادة النظر في المعايير المحاسبية سوف يدفع بالفكر الاقتصادي إلى مراجعة مفاهيم الحوكمة نظرا لتغير العلاقة بين من يملك و من يحكم.

رابعا- التحول من الملكية المادية إلى الملكية الفكرية:

يمكن القول أن الإنسان بطبيعته يريد أن يعمل أقل و يكسب أكثر، يمكن أن نلاحظ في السنوات المقبلة اختفاء للمؤسسات المنتجة في الدول المتقدمة و توجهها نحو الدول النامية (Une délocalisation massive) نظرا لما سيكون عليه الوضع في القرن 21.⁽¹⁾ هذا الوضع سيكسب العالم المتقدم مرتين؛ فمن خلال البحث العلمي سوف تتخصص المؤسسات و المخابر الرائدة في هذا المجال في اختراع واكتشاف ما لم يكن موجودا، لبيع إلى شركات الدول النامية على أساس ملكية فكرية لاسيما السلع الضرورية منها (الأدوية، لوازم إنتاج...) هذا من جهة، من جهة أخرى الحفاظ على بيئة الدول المتقدمة من خلال التقليل من إفرزات المصانع و المركبات الصناعية. يمكن أن يتسع احتكار الدول المصنعة للملكية الفكرية نحو الملكية البيولوجية و الزراعية، بحيث تصبح ملكية الماشية أو الحقل من طرف الفلاح ليس لها أهمية من دون حق استغلال نوع من البذور أو تكاثر نوع معين من الحيوانات. إن تغير مفهوم و نوع الملكية سيدفع الاقتصاديين إلى فتح أفاق جديدة لحوكمة ما هو غير مادي أو غير سلعي.

خامسا- تسويق الخدمات بدل تسويق المنتجات: من بين أهم الأسباب التي تدفع بأفراد المجتمع التخلي عن الملكية و التوجه شيئا فشيئا نحو الاستغلال

¹C.Handy, (2002), "What's a Business for ?", Harvard Business Review, December 2002, document pdf.

المؤقت؛ تسهيل الحصول على السلع الرأسمالية التي تدخل في الحياة اليومية للفرد. مثلا تعتبر صناعة السيارات عملية مربحة للدول المصنعة خلال القرن العشرين، بالمقابل صانع السيارات في القرن الواحد والعشرين سوف لن يركز على إنتاج السيارة و بيعها فحسب، بل سيتجه نحو الخدمات المشتقة من صناعة السيارات من خلال المناولة التي ستدر عليه أرباحا طول حياة استعمال تلك السيارة، مثلا كراء السيارات، بيع قطع الغيار، الخدمة بعد البيع، اقتناء السيارات القديمة من نفس النوع و استبدالها بأخرى جديدة...في هذا الصدد تصبح وظيفة الإنتاج ليس لها أهمية بقدر وظيفة التسويق، من أجل استغلال المستهلك طول حياته و تثبيت رأيه على نوع معين من السلع أو الماركات.

هذا النوع من الممارسات سيدفع بالمؤسسات الكبرى للتوسع أكثر فأكثر، و يحكم على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالموت نظرا للميزانيات الموجهة من طرف المؤسسات الكبرى لتمويل وظيفة التسويق وابتكار عملية المناولة. هذا ما سيدفع بإعادة النظر في حوكمة المؤسسات عموما والمسؤولية المجتمعية خصوصا للحد من جشع بعض أرباب الأعمال.

سادسا- التواصل الموجه بدل التواصل التبادلي:

يعتبر القرن 21 قرن الاتصالات بامتياز، هذا ما سيدفع بنا للتساؤل حول من يملك المعلومة، كيفية توظيفها، الأهداف المتوخاه من طريقة بثها و التوقيت الملائم لذلك. إن استيلاء عدد معين من الأفراد على وسائل الاتصال سيجعل منها وسيلة موجهة نحو أهداف محددة و ليست بريئة هدفها نشر المعلومة والثقافة. ما سوف يؤول عليه الفكر الرأسمالي هو توجيه ثقافة الأشخاص نحو منتج معين، طريقة عيش معينة، نمط حياة معين... الهدف من ورائه تعميم الثقافة التسويقية للدول القوية للاستيلاء على عقول و جيوب شعوب الدول الفقيرة.

تبقى مؤسسات الدول النامية مقيدة يجب أن تتصاح لقواعد اللعبة التي يملها نمط العيش المستورد والمتبع على نطاق واسع من طرف شعوب الدول النامية، الذي يحتم عليها اقتناء حق الاستعمال و براءة الاختراع منتجات الدول المصنعة أو الانحلال و الموت.

سابعا- العولمة الانتهازية بدل العولمة التشاركية:

من بين أهداف الحوكمة الإستراتيجية للمؤسسة: الشراكة، المناولة، اقتسام المنافع بين كل المتعاملين الاقتصاديين. لكن ماذا سيؤول إليه مفهوم الحوكمة بعد هيمنة المؤسسات المتعددة الجنسيات والاقتصاديات القوية على اقتصاديات الدول النامية و ابتلاع مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة؟

يبقى هذا السيناريو وارد نظرا لظهور بوادر هيمنة المنتجات الصينية بمختلف أنواعها على الأسواق الدولية، و اكتساحها خصوصا لأسواق الدول النامية الهشة، إذن ما سوف تؤول إليه اقتصاديات الدول النامية التي لا تعتمد على الموارد الطبيعية؟

هذا ما سوف يدفع بنا للعودة من جديد إلى نظرية "مالتوس" أين ينتقل اختلال التوازن بين البشر والموارد الطبيعية إلى اختلال التوازن بين الأغنياء و الفقراء.

ثامنا- المنافسة المتوحشة بدل المنافسة الشريفة:

ما يلاحظ حاليا من احتدام المنافسة بين الشركات المنتجة لتكنولوجيا الاتصالات و شبكات التواصل الاجتماعي سيعمم على كل القطاعات، نظرا لانعدام الحواجز التي تجعل من البلد يسود اقتصاده. سوف لن تقتصر المنافسة الشرسة على المؤسسات فيما بينها، بل و سوف تتعدى إلى المحيط الداخلي للمؤسسة، أين المصلحة الفردية و الجشع سيؤثران على العلاقات الإنسانية داخلها وربما على أهدافها على المدى المتوسط والبعيد.⁽¹⁾ هذا ما سوف

¹ C. Doucouliagos, (1994), "A Note on the Evolution of Homo Economicus", *Journal of Economic Issues*, vol. 28, n° 3, september, pp. 877-883.

يستدعي مفهوم آخر للحوكمة التي تعتمد على تنظيم من نوع آخر و علاقات إنسانية جديدة.

على الرغم من أن للمنافسة جوانب ايجابية تهدف في مجملها إلى توفير متطلبات المجتمع بدرجة معينة من النوعية، إلا أن للمنافسة حدود يجب أن لا تتعداها، لاسيما إذا تعدت فيها مصلحة الأفراد مصلحة المجتمع.

تاسعا- المصلحة الفردية بدل المصلحة الجماعية:

على الرغم من التوجه الرأسمالي لأغلب دول العالم في الوقت الحالي الذي يشجع على المبادرة الفردية، و الذي يحاول أن يشتق من هدف الربح و المصلحة الخاصة أهداف المجتمع و من ثم المصلحة الجماعية، إلا أن تواجد القطاع العام ضروري و تدخل أجهزة الدولة لا يمكن الاستغناء عنه. لا يمكن للقطاع الخاص الولوج إلى كل القطاعات نظرا لتباين مردوديتها، و هو ما يدفع لبقاء القطاع العام أو الشراكة في قطاعات مثل (النقل، الصحة، التعليم...).

بالنسبة لتدخل الدولة فهناك أكثر ضرورة نظرا لظهور عدة أزمات مالية واقتصادية، جعلت من السوق لا يقدر في كل الأحوال أن يعدل نفسه بنفسه، نظرا لأن العيب ليس في السوق بل في من يضع قوانين السوق و يتلاعب بها. يعتبر الاقتصاد الأمريكي أكثر الاقتصاديات ليبرالية و تفتح، كما يعتبر من بين أنجح الاقتصاديات العالمية، لا يجب أن ننسى أيضا أنه الاقتصاد الذي يخلق الأزمات المالية و الاقتصادية الدولية، كما لا يجب أن ننسى أن ثلث الشعب الأمريكي لا يستفيد من التغطية الصحية و الوضع مرشح للتفاقم في السنوات القادمة.

إذن ما هو مستقبل حوكمة مؤسسة مبنية على مصلحة أفراد دون باقي الأطراف الاقتصاديين الآخرين؟ و ما مستقبل مجتمع يقدم أمثلة عن نجاحاته و يتناسى نكساته؟

سنحاول من خلال العنصر الموالي رسم حدود للرأسمالية المستقبلية التي يمكن أن تصبح عدو للبشرية نظرا لتغليب مصلحة الفرد على الجماعة

المحور الثالث: حدود التقدم، الرأسمالية و الحوكمة

سنحاول فيما يلي وضع مجموعة من الأسئلة، و التي سنفتح من خلالها باب النقاش حول مجموعة من التصورات حول مجموعة من القضايا التي يمكن أن تميز القرن 21، و ذلك لإتمام ما تم استشرافه في العنصر السابق.

أولاً- كيف سيكون نمط تسيير المؤسسات العامة التابعة للدولة في ظل الفكر الرأسمالي النيوليبرالي؟

المقصود في هذه الحالة ليست المؤسسات الإنتاجية فقط، بل و المؤسسات المسؤولة عن توزيع الخدمات العامة (الصحة، التعليم...). ما يلاحظ حاليا في الولايات المتحدة خصوصا تدخل القطاع الخاص في جميع ميادين الحياة و من ثم استغلاله للإنسان في كل مراحل و جوانب حياته. على الرغم من أن القطاع الخاص يضمن نوعية الخدمات المقدمة، بالمقابل هناك حدود فيما يتعلق بضروريات الحياة كالتعليم و الصحة اللذان يعتبران حق من حقوق المواطن، و لا يمكن منع أفراد المجتمع من الحصول عليهما بسبب محدودية مواردهما المالية. يعتبر أحسن دليل لحتمية تدخل الدولة لتسيير الخدمات ذات المنفعة العامة مقارنة مؤشرات الصحة بين الولايات المتحدة و كوبا، فمؤشر الصحة في كوبا أعلى بكثير و كذا التغطية الصحية أشمل مما توفر المنظومة الصحية الأمريكية نظرا لوجود حق العلاج في كوبا للجميع من خلال رفع الحواجز المالية. يبقى السؤال مطروحا حول: ما هي حدود تدخل القطاع الخاص في الحياة العامة للفرد؟

ثانياً - كيف سيؤثر اختلال موازين القوى الاقتصادية الداخلية و الخارجية على قرارات السلطة الحاكمة؟

إن اختلال التوازن بين الفقراء و الأغنياء أو بين دول الشمال و الجنوب شيء طبيعي مرتبط بمتغيرات عديدة لا يسعنا المقام لذكرها، ما هو غير طبيعي أن تصبح مؤسسة تؤثر في قرارات دولة أو استعمال السلاح الاقتصادي لدولة ما للتأثير على سيادة أو حوكمة دولة أو دول أخرى. هناك مقولة في الولايات المتحدة مفادها " متى كانت شركة جينرال موتورز (GMC) في صحة جيدة كان الاقتصاد الأمريكي كذلك" أي أن حجم المؤسسة و حوكمتها يؤثران بطريقة مباشرة و غير مباشرة على قرارات السلطة المركزية فيما يخص توجهاتها الاقتصادية و ربما السياسية. يمكن أن نلاحظ أيضاً تأثير السياسة الاقتصادية و المالية لدولة على مجموعة من الدول و هذا ما حدث من خلال الأزمة المالية لسنة 2007 ونتائج تأثير السوق المالي الأمريكي على الأسواق المالية في جل دول العالم.

ما سوف يشهده العالم في السنوات المقبلة هو تغير وسائل الهيمنة و التدخل في السياسات الداخلية و الخارجية للدول من الوسائل الاقتصادية التقليدية إلى الوسائل المتعلقة بالمعلوماتية ووسائل الاتصال للضغط على مراكز القوى لتوجيه سياساتها لما يمليه الواقع المرسوم من طرف القوى الكبرى و حلفائها. فالموجه الرئيسي للشبكة المعلوماتية، محركات البحث، و شبكات التواصل الاجتماعي هو من يضع قواعد اللعبة، ينشرها ثم ينفذها غالباً من دون تدخل مباشر... و هذا ما حدث في دول الربيع العربي و الدور الكبير الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي لبث و نشر و تغليب جهة على جهة أخرى. يبقى السؤال الموالي مفتوحاً حول مسؤولية سيادة الدولة و حوكمتها يتمثل فيما يلي: أليس السياسة الداخلية للدولة و ضعف حوكمتها هي المسبب في أطماع الجهات الخارجية؟

ثالثا- كيف ستؤثر اليد الخفية التي تعدل السوق في الفكر الرأسمالي الكلاسيكي على السياسة العامة للدولة؟

أول من تطرق لليد الخفية في تعديل السوق هو آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" سنة 1776، أي أن للسوق القدرة على تعديل نفسه بنفسه، و هو الذي يمثل أحد أسس الرأسمالية الكلاسيكية. على الرغم من النجاحات الاقتصادية التي حققتها الدول الرأسمالية في القرن العشرين لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن ذلك لم يمنع ظهور أزمات مالية و اقتصادية كان السبب فيها الحرية المفرطة التي تركت للسوق و من ثم القطاع الخاص.⁽¹⁾

فإذا كان المقصود من طرف آدم سميث باليد الخفية هي آليات تعديل السوق التي يمكن أن تظهر حالة عدم تدخل الدولة للعب هذا الدور. بالمقابل فاليد الخفية بعد الحرب العالمية الثانية عموما و بعد انهيار جدار برلين خصوصا، تمثلت في السياسة التي تم وضعها و تنفيذها من طرف الدول الغربية من أجل خلق أسواقا حالات ركود منتجاتها و أسلحتها، أو بغرض توسيع مصادر الطاقة المتمثلة في المحروقات، هذا ما تم من خلال حرب العراق الأولى و الثانية، احتلال أفغانستان، حرب القوقاز، التوترات في الشرق الأوسط... إذن فاليد الخفية لواضع أسس الرأسمالية ليست هي اليد الخفية لمن يتبناها. يبقى سؤال مطروح حول ما يلي: من سيتحكم في اليد الخفية مستقبلا مع تنامي قطب جديد اسمه دول البريكس (BRIICS)؟

رابعا- ألا توجد حتمية لظهور قطاع ثالث بين القطاع العام و الخاص يحمي المصلحة الداخلية للدولة؟

يبقى معنى الحوكمة مبهم و ضعيف لاسيما في الدول النامية التي تبنت التوجه الرأسمالي، بحيث مجال تدخل الدولة الحارسة محدودا بالمقارنة مع ثقل قرارات

¹ P. Hirsch et al, (1987), "Dirty hands" versus "Cleans Models" ", *Theory and Society*, 16, pp. 317-336.

المؤسسات الاقتصادية الكبرى. مثلا حالات النزاعات بين المؤسسات الكبرى لا يتم الرجوع إلى الدولة المقر بل يتم اللجوء إلى التحكيم الدولي مثل حالة الصراع بين شركة "سوناطراك" الجزائرية و شركة "رييسول" الإسبانية. يمكن لسيادة الدولة وحوكمتها أن تضعف أكثر في السنوات القادمة نظرا لضعف صوت الدول النامية عند وضع ومراجعة قواعد اللعبة من طرف الدول الكبرى و تجسيدها من خلال المنظمات الاقتصادية، المالية والتجارية الدولية. يغذي الصراعات الاقتصادية الداخلية و الخارجية بين الدول عموما المصلحة الذاتية للمؤسسة ومن ثم من يقف ورائها (الملاك، المساهمين...)، يجب وضع قوانين تغلب المصلحة العامة عن المصلحة الخاصة من خلال خلق قطاع ثالث يحمي المصلحة العامة للدولة و من ثم سيادتها. يبقى في هذا الصدد سؤال يتمثل في: من هي الجهة التي ستضع الأرضية القانونية لهذا الطرف الثالث؟

خامسا- هل سيبقى حكم لدولة مركزية بعد تغير ثقافة الأشخاص من خلال الشبكات التواصلية؟

هناك اتجاه عام عالمي نحو إضعاف السلطة المركزية للدولة من خلال استعمال الغضب الشعبي المسيس كوسيلة ضغط على الدول، من خلال وسائل جديدة للدعاية المغرصة تتمثل في شبكات التواصل الاجتماعي. يبقى و أن ضعف حوكمة الدول سيؤدي إلى الفوضى نظرا لعدم وجود من يقود هؤلاء المتواصلين في شكل منظم من جهة، و من جهة أخرى يمحص ما هو في المصلحة العامة و ما هو ضدها.

سنلاحظ في السنوات القادمة الانتقال من اقتصاد السوق إلى اقتصاد الشبكات، و طريقة جديدة لإضعاف حوكمة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و ربط مصيرها بالنزوات و الإشاعات نظرا لضعف وسائل دفاعها لاسيما التسويقية

منها. يبقى سؤال في هذا الصدد مفتوحا حول: ألا نتوجه تدريجيا نحو رأسمالية ثقافية يتحكم فيها من يملك القدرة على بث المعلومة؟

الخلاصة:

أولا- النتائج:

تعتبر الحوكمة تناغم بين الأهداف السياسية و الاقتصادية للدولة على المستوى الكلي، أما حوكمة المؤسسة فهي محصلة لمجموعة من الأهداف المالية، الإستراتيجية و التنظيمية لتحقيق أهداف المؤسسة و متعاملها الاقتصاديين على المستوى الجزئي. على الرغم من عدم توافق أهداف كل المتعاملين الاقتصاديين وأهداف المؤسسة فهناك ضرورة لإيجاد أهداف مشتركة تتلاقى فيها جل الأهداف الاقتصادية لهما و التي تتحقق من خلالها المصلحة الفردية و الجماعية في نفس الوقت.

على الرغم من ظهور الفكر الرأسمالي في القرن الثامن عشر، إلا أنه ما فتئ يتطور و يتسع ليشمل جل دول العالم لاسيما بظهور الأحادية القطبية بعد انهيار جدار برلين. هيمنة الولايات المتحدة على العالم لم تتوقف في الجانب الاقتصادي، السياسي و العسكري بل امتدت حتى إلى المجال الفكري و الثقافي الذي نتج عنه بداية ذوبان فكر و ثقافات الدول في فكر و ثقافة القوة العظمى. التأثير على ثقافة و فكر الشعوب ليس بريئا بل من ورائه أطماع اقتصادية تتمثل في إضعاف سيادة الدول و من ثم حوكمة المؤسسات المحلية لتحل مكانها قواعد لعبة جديدة تتحكم فيها الدول الغنية على حساب الدول الفقيرة. يجب أن يكون للفكر الرأسمالي حدود تهذبه حالة تطوره ضد المصلحة العامة أو ضد الطبيعة الإنسانية، و قد بين التاريخ ضعف التعديل الذاتي للسوق و ضرورة تدخل أجهزة الدولة لتعديل مسار الرأسمالية. عدم تهذيب الرأسمالية سوف ينتج عنه لا محالة بذور خرابه، و من ثم انهيار نظام عمر طويلا ليترك مكانه فكر اقتصادي جديد.

ثانياً - التوصيات:

- تشجيع الانضمام للتكتلات الإقليمية من أجل تعزيز حوكمة الدولة، تقوية العلاقات الاقتصادية ومن ثم خلق أفاق جديدة للمؤسسات المحلية.
- توجيه المؤسسات من خلال استراتيجيات وطنية لتحقيق أهداف المؤسسة و المجتمع على السواء.
- تشجيع الدراسات الجامعية التي تحاول استشراف المستقبل و الاستفادة منها لمواجهة التطورات والطفرات الاقتصادية و المالية المستقبلية.